

التعاون بين المدن

لم تكن المدن في أيّ يوم
حاضرة في المشهد الدولي كما
هي حالها الآن، ليس بسبب
ثقلها السكاني فحسب، بل
كذلك بوصفها مكاناً تتجسد
فيه التحديات الرئيسية
للعولمة. والشاهد
على هذا ظهور
شبكات من
المدن ذات
الاعتماد
المتبادل،
والتسلسل الهرمي
بين المدن الكبيرة
والمتوسطة والصغيرة.
وأدواتها، في تبادل الخبرة
عن طريق المعاملة بالمثل،
تعَدّل مقاربة التعاون في المسألة
المدينية.



مدينة
كوتيني (Côte d'Or) فتشت عن
مدينة المانية شريكة (بوس)
بعد كانت قد طوّرت علاقات مع
مدينة كولوكورو (مالي).

منذ قمة الأرض في ريو
دي جانيرو سنة 1992،
ومؤتمر المسكن الثاني
في إسطنبول سنة 1996،
ثمّ قمة جوهانسبرغ سنة
2002، كانت الخشية من
تنام لا حدّ له للمدن قد أخلت
مكانها لرؤية أكثر إيجابية للأراضي
المدينية بوصفها محرّكات إقتصادية
للتنمية. وهكذا فرّضت ضرورة انخراط
السلطات المحلية في تنفيذ الأهداف الشاملة
للتنمية المستدامة، واليوم تتوجه الأمم المتحدة
مباشرة إلى الجهات المحلية لمتابعة الأهداف
الألفية للتنمية (ODM).

شبكات المدن

هذا المناخ السياسي شجّع انبثاق جهات
محلية بوصفها مجموعات ضغط على المشهد
الدولي وإنشاء شبكات المدن في مختلف
مناطق العالم. وفي سنة 2004 كان إنشاء
«إتحاد المدن والحكومات المحلية» (CGLU)
قد دشّن عتبة في هيكله ونفوذ السلطات
المحلية، مع اندماج رابطتين كبيرتين -
«الإتحاد العالمي للسلطات المحلية» (IULA)
و«الرابطة الدولية للمدن المتحدة» (FMCU)
- مع شبكة Métropolis. وهذه المنظمة
الجديدة، المكلفة بتوطيد دور وموقع

أوروبا: التعاون بالمعنى العريض

فكرة التعاون اللامركزي، التي ظهرت مع ميثاق لوميه السادس
سنة 1989، تترجم التزام المفوضية الأوروبية لصالح أشكال الحكم
المحلية، ولمشاركة عميقة من جانب المجتمع المدني. والتعاون
اللامركزي، في المعنى الإتحادي، لا يقتصر على العلاقات التي
تقيمها الجهات المنطقية مع نظرائها في البلدان النامية، بل يُدرج
المجتمع المدني أيضاً. وبهذه الصفة، يمكن الإبقاء على التعاون
اللامركزي حين تكون علاقات الإتحاد الأوروبي مع مؤسسات
الدولة لبلد مستفيد من العون، قد عُقّت لأسباب سياسية، كما في مثال
برماني وهاييتي.



اليمن، من الأعلى
إلى الأسفل:

محترف عمل لـ

Urb-AI Rede10

(شبكة مكافحة الفقر) في ساو
باولو، شباط (فبراير) 2005.

المؤتمر التأسيسي لاتحاد المدن
والحكومات المحلية (CGLU)
في باريس، أيار (مايو) 2005.
حفلة الافتتاح ومحترف العمل.

س. مكشوا، الرئيس المشارك
لـ CGLU.

إلى الأسفل: المنتدى العالمي
المديني في برشلونة، أيلول
(سبتمبر) 2004.

المشروع الألفي للأمم المتحدة:
مجموعة عمل حول تحسين
مدن الصفيح.



الحكومات المحلية لدى المراجع الدولية، وكذلك الصلات مع التعاونيات اللامركزية، كانت تؤشر على الدور المتعاظم لـ «دبلوماسية المدن» على الساحة العالمية.

وفي الجنوب كما في الشمال، تأسس العديد من شبكات المدن: الشراكة من أجل التنمية البلدية (PDM) في أفريقيا، والـ CALGA و Merco Ciudades في أمريكا اللاتينية، و CityNet في آسيا، و Eurocitiés لعدد من المدن الأوروبية. والأعمال الأوروبية لصالح التعاون اللامركزي والمبادرات من نوع Cities Alliance تركز على هذه الشبكات، وتساهم في تنميتها وفي تضامنها. وفي اعتمادها على التبادل، تقدّم الدليل على أنّ التعاون في «المساعدة» وفي تناقل الخبرة من الشمال إلى الجنوب، قد تطوّر إلى تعاون أكثر اتجاهاً نحو المعاملة بالمثل، مستهدفاً توطيد دور وسلطة التأثير لدى الجهات المحلية.



توفير الخدمات، قامت جهات ONU-Habitat والبنك الدولي، ثمّ مؤخراً الـ CGLU، بتطوير أدوات تحليل وتقييم للظواهر المدينية. وأنشئت، لهذا، مرصد مدينية هدفها تحسين معرفة، ومساعدة، السلطات المحلية والمجتمع المدني في تطوير المؤشرات والإحصائيات، وفي جمع المعلومات الكفيلة بخدمة صياغة سياسات مدينية.

وفي هذا السياق من الصعود القوي لمشاغل الجهات المحلية على المسرح العالمي، توجهت التعاونيات اللامركزية إلى أداء دور أساسي على صعيد إعادة تحديد توجّه التنمية المحلية والعون العامّ على التنمية.

ومنذ عشر سنوات، وبهدف ضمان حكم مديني أفضل في المسائل الإدارية والمالية أو

تدعيم التعاون في المناطق

منذ أكثر من عشر سنوات، جرى تطبيق أنظمة مساعدة لممثلي التعاون اللامركزي، وذلك في جميع المناطق الفرنسية تقريباً. وهي تقوم على وضعيات قانونية مختلفة، ولكنها تقدّم خدمات متماثلة: توحيد المعلومات، دعم حملة المشاريع، التنسيق بين الأطراف، التأهيل. أول هذه الأنظمة تأسس سنة 1993 في منطقة رون - ألب (RESACOOP). وتوجد مبادرات مماثلة في مناطق أخرى: الألزاس (IRCOD)، باس - نورماندي (Horizons solidaires)، بورغون (AB2C)، فرانش كونتيه (CERCOOP)، نور - با - د - كاليه (LIANES)، بروفانس - ألب - كوت دازور (MEDCOOP)، لوار (SGAR, ALCID)، والوسط (CENTRAIDER).



مسؤولية الجهات المنطقية الفرنسية. ولهذا فإن المبادرات مبعثرة وتستجيب لأهداف متغايرة. ومع ذلك، تسعى الجهات المحلية اليوم إلى توحيد وسائلها حول استراتيجية وطنية واحدة، بحيث تتيح للمدن، كبيرة وصغيرة، في الشمال كما في الجنوب، أن تنضمّ إلى الأعمال العالمية المشتركة.



بالإضافة إلى التعاون السياسي، عمدة لعمدة، ثمة الكثير من التوأمة بين مدن فرنسية ومدن نامية، ينخرط فيها المجتمع المدني ضمن مشروع تعاون. من الأعلى إلى الأسفل: توقيع توأمة بين لاو (بوركيينا فاسو) وبورغون (منطقة بلفور)، تومبوكتو (مالي) وسانت (شارنت)، أنتيسراب (مدغشقر) ومونلوسون (اللييه).

وهذا، قبل كل شيء، يعني تعاوناً سياسياً، بين عمدة وعمدة، قائماً على التزام بين طرفين متساويين. وفي تعبئة الموظفين المنطقيين والهيكل المنبثقة عن المجتمع المدني، تهدف مشاريعها وبرامجها إلى تدعيم طاقات الإدارة وتنمية الاستقلال الذاتي لدى الشركاء. ومبدأ المعاملة بالمثل - من خلال التبادل الثقافي، ودعم الجمعيات المحلية، وتوطيد الكفاءات المحلية ومرافق التميّز، يشكّل واحداً من الأهداف النهائية.

الجذور المنطقية

البعد المنطقي للسياسات العامة هو اليوم، وعلى نطاق واسع، صلاحية الرعاية الماليين. ويجري، أكثر فأكثر، الاعتراف بالجهات المحلية كأطراف حوار حول المشروعات التي تتجاوز المنطق القطاعي الوحيد. وفي هذا السياق، يمتلك التعاون اللامركزي قدرة على تعبئة الممثلين المحليين للمنطقتين المشتركتين في مشاريع وأهداف متجدرة

نقاط امتياز التعاون اللامركزي الفرنسي

التوأمة بين المدن، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هي في أصل التعاون اللامركزي الفرنسي. وصبيحة الجفاف في بلدان الساحل الأفريقي خلال سنوات السبعينيات، اتخذت التوأمة شكل الأعمال الإنسانية. ومنذ خمس عشرة سنة، تطوّر الجهات المحلية أنشطة عالمية ضمن حقل الكفاءة الخاصّ بها. وهكذا فإنها تنقل خبرتها في تطبيق سياسات عامة مثل اللامركزة، وإدارة الخدمات المدنية، وتنفيذ المشاريع المدنية، أو تهيئة الأراضي. وهذا الحقل من النشاط أقرّه قانون 6 شباط (فبراير) 1992، وإنشاء المفوضية الوطنية للتعاون اللامركزي، التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في فرنسا، بهدف دعم قيام الجهات المنطقية بنشاطات خارجية. وفي فرنسا تقوم جميع المناطق، و80% من الدوائر، و80% من البلديات الأزيد من 5000 نسمة، بممارسة التعاون اللامركزي مع 120 بلداً على امتداد العالم. والمناطق الأكثر تركيزاً هي أفريقيا الفرنكوفونية، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، والصين. والحقل يتجه إلى التوسع صوب أفريقيا الناطقة بالبرتغالية أو الإنكليزية، وأوروبا الوسطى والهند.

المبادرة المحلية

أعمال التعاون اللامركزي هي، بصفة كلية،

مواقع مفيدة على الإنترنت

التعاون اللامركزي

وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية

المفوضية الوطنية للتعاون اللامركزي -
CNCD قاعدة معلومات عن مشاريع
التعاون اللامركزي المنبثقة عن
الجهات المحلية الفرنسية.

www.diplomatie.gouv.fr/cncd

المدن المتحدة - فرنسا - CUF

جهات منطوقية ملتزمة بالتعاون
العالمي، والمعلومات، والروابط،
والمساعدة في تنفيذ المشاريع.

[www.cites-unies-france.org/
html/cuf/index.html](http://www.cites-unies-france.org/html/cuf/index.html)

وكلات الإعمار المدني الفرنسية
الرابطة الوطنية لوكالات الإعمار
FNAU -

www.fnau-international.org

جمعية مناطق فرنسا - ARF

www.arf.asso.fr

التعاون الدولي

إتحاد المدن والحكومات المحلية - CGLU

[www.cities-localgovernments.
org](http://www.cities-localgovernments.org)

متروبوليس

(الرابطة العالمية للحواضر الكبرى)
تشجع التعاون العالمي بين حكومات
الحواضر الكبرى. أجنحة لقاءات
العالمية والمعطيات حول الحواضر
الكبرى.

www.metropolis.org

البحر الأبيض المتوسط

ميكوب (مجموعة تنمية التعاون
اللامركزي في المتوسط)

www.medcoop.com

أفريقيا

الشراكة من أجل التنمية البلدية
PDM -

www.pdm-net.org

آسيا

CityNet

(الشبكة الآسيوية للسلطات المحلية)

www.citynet-asia.org

أوروبا

Eurocities (المدن الأوروبية)

www.eurocities.org/main.php

أمريكا

الرابطة اللاتينو - أمريكية للمدن
والبلديات والجمعيات - FLACMA

www.flacma.org

الموقع:

www.villesendevenir.org



لافتة توأمة في مدخل مدينة
شوفيني، فيين (فرنسا).

محلياً، وداخلة في المضمار العالمي، على حدّ سواء. وإنها، في اعتمادها أولاً على مواردها الخاصة، تضمن للشركاء التزاماً العالمية. ■ على المدى البعيد. وأخيراً، وبفضل تطور التمويل المشترك بين الجهات المحلية والرعاة الماليين الوطنيين والعالميين، يمكن لها أن تساهم في تنفيذ مشروعات عملياتية ذات شأن كبير، مطبقةً المستويات الإقليمية أو الوطنية للإدارة وللمنظمات العالمية. والمستقبل، بذلك، يعتمد على التنسيق مع

1% للماء

قانون أودان - سانتيني، الذي أقرّ سنة 2005، يوفّر منظورات جديدة للإسهام في تمويل التعاون اللامركزي وغير الحكومي. فهو يتيح للبلديات، وللمؤسسات الحكومية المعنية بالتعاون بين البلديات، أن تموّل أعمال تعاون لامركزي، وتقديم العون الطارئ أو التضامن في ميادين المياه والنظافة العامة، في ميزانية المياه والنظافة العامة. ويمكن لـ 1% من ميزانية هاتين الخدمتين أن يُخصص لهذا الغرض. وكذلك يتمّ الترخيص لوكالات المياه بإقامة أعمال تعاون عالمي ضمن حدود 1% من ميزانياتها.